

ادارة المخاطر المالية

المقدمة

تتعرض البنوك في العصر الحالي الى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الانشطة لاسيما من حيث ظهور منتجات جديدة وانشاء خدمات استثمارية جديدة والتوسع في مجال المحافظ الأتمانية والتطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الاتصال والمعلومات , لذلك اصبح لزاماً على البنوك ان تتخذ الاجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الاجراءات المناسبة للحد من اثارها .

وتواجه البنوك العديد من المخاطر من بينها : مخاطر الائتمان , مخاطر السيولة , مخاطر السوق مخاطر العمليات او التشغيل , ومخاطر رأس المال , والمخاطر القانونية , ومخاطر السمعة حيث ان بعض هذه المخاطر ينشأ نتيجة لطبيعة أنشطة ووظائف البنك المختلفة فلذلك يتوجب على ادارة البنك ان تدير هذه المخاطر بالشكل الجيد لما لها من تأثير على صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وبالتالي قيمة البنك .

فوجود المخاطر وبشكل خاص مخاطر الائتمان تؤدي الى تذبذب وتقلب في عوائد محافظ الائتمان في البنك من خلال انحراف الارقام الفعلية المتحققة عن ما هو مخطط لها , فالذلك اصبحت البنوك في الوقت الحاضر تولي اهمية لادارة المخاطر لضمان استمرارية البنك وعدم تعرضة الى الافلاس .

مفهوم المخاطر The Concept Of Risks

لايوجد مفهوم محدد للمخاطر حيث تعددت المفاهيم لهذا المصطلح , وفيما يأتي اهم هذه المفاهيم :

1. عرفت لجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الامريكية **المخاطر كما يأتي** " احتمال حصول

الخسارة اما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال او خسائر في رأس المال , او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق اهدافه وغاياته , حيث ان مثل هذه القيود تؤدي الى اضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم اعماله وممارسة نشاطاته من جهة , وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة اخرى " .

2. المخاطر هي مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة من عدم التأكد حول الاهداف او النتائج ذات الاثر المادي على اهداف المؤسسة .

3. المخاطر هي احتمالية التعرض الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية او على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) , اي ان المخاطر تمثل انحراف الارقام الفعلية عن الارقام المتوقعة او المتنبأ بها .

4. درجة التغير او التقلب في العائد , وهو يمثل حالة من عدم التأكد , ويقاس بالتباين (الانحراف المعياري) والعلاقة بينهما طردية , كلما زاد التباين زاد الخطر .

5. احتمال انحراف العائد المتحقق مستقبلاً عن العائد المتوقع .

انواع المخاطر Types Of Risk

هناك ثلاث انواع للمخاطرة وهي :

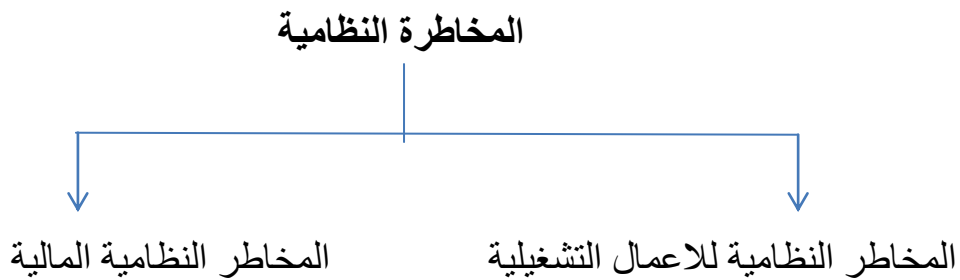
1. المخاطرة النظامية Systematic Risk

هي ذلك الجزء من التقلب في العوائد الناجم عن العوامل المؤثرة في النظام الاقتصادي ككل . اي انها تتسبب عن العوامل العامة المشتركة المؤثرة في النظام الاقتصادي ككل , وعلى غرار ذلك توصف المخاطر النظامية بأنها مخاطر البيئة الاقتصادية العامة .

فعندما تكون البيئة الاقتصادية العامة مستقرة تكون المخاطرة النظامية مستقرة نسبياً ويتبين ذلك من قياس هذه المخاطرة خلال عدة مدة زمنية، فأذا كانت نتيجة القياس مستقرة نسبياً فإن ذلك يعكس الاستقرار في البيئة الاقتصادية العامة. أما إذا كانت الظروف الاقتصادية غير مستقرة فإن المخاطرة النظامية سوف تتباين كثيراً من عدة لاخرى كما تسمى المخاطرة النظامية بمخاطرة السوق (Market Risk) نظراً لانعكاس اثار الظروف الاقتصادية الشاملة على السوق المالية، ولذلك فهي تعكس التقلب في العوائد المنشأة جراء علاقتها بالتغيرات الشاملة للسوق المالية.

وطالما ان هذه المخاطرة تنجم عن الظروف الاقتصادية العامة فإنه لايمكن للمنشأة تجنبها ولكن يمكنها تخفيف حدة هذه المخاطرة بتحقيقها العائد المتوقع الذي يتناسب مع درجة المخاطرة، فعندما ترتفع درجة المخاطرة النظامية ينبغي ان تحقق المنشأة عائداً اكبر يمكنها من مواجهتها.

وينشأ التقلب في عوائد المنشأة بسبب المخاطرة النظامية من نوعين من المخاطرة هما مخاطرة الاعمال والمخاطرة المالية، اي ان المخاطرة النظامية جزءان هما: مخاطرة الاعمال ومخاطرة مالية. ويوضح ذلك الشكل المبسط ادناه.



الشكل (1) انواع المخاطر النظامية

وتشير المخاطرة النظامية للاعمال الى درجة التقلب (الانحراف) في العائد المتوقع عن العائد المتوقع الناتج عن عوامل خارجية التي لاتستطيع المنشأة التحكم فيها وتشمل هذه العوامل تبديل الطلب على منتجات

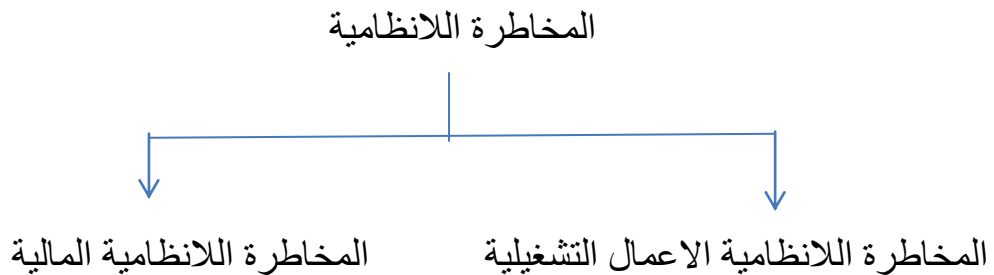
المنشأة، وتغييرات معدلات الفائدة والتغييرات في القوة الشرائية، والتغييرات في توقعات المستثمرين تجاه الاداء الكلي للاقتصاد القومي .

اما بالنسبة للمخاطرة النظامية المالية فهي المخاطرة الاضافية الناجمة عن استخدام الرافعة المالية في الهيكل المالي , فالرافعة المالية تزيد من المخاطرة النظامية للمنشأة أي ان المخاطرة النظامية للمنشأة تزداد بمقدار المخاطرة التي تسببها الرافعة المالية والتي تضاف الى مخاطرة الاعمال , فعندما تعتمد المنشأة بنسبة اكبر من الرافعة المالية فإنها تتعرض الى درجة اكبر من المخاطرة النظامية المالية.

والنتيجة ارتفاع مخاطرة المنشأة النظامية (على افتراض بقاء المخاطرة النظامية للاعمال ساكنة) , وعندما تستخدم نسبة اقل من الرافعة المالية فإنها ستتعرض الى درجة اقل من المخاطرة النظامية المالية وبالنتيجة الى مخاطرة نظامية اقل .

2. المخاطرة اللانظامية Unsystematic Risk

وهي المخاطرة التي تنفرد بها منشأة معينة دون غيرها من المنشآت الاخرى فالتقلب في عوائدها يعود الى اسباب تتعلق بها والمخاطرة هذه مستقلة عن محفظة السوق , اي ان معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرأ وكما هو الحال في المخاطرة النظامية, فإن المخاطرة اللانظامية تتكون من نوعين من المخاطر هما: مخاطرة الاعمال والمخاطرة المالية كما هو مبين في الشكل ادناه .



الشكل (2) انواع المخاطرة اللانظامية

فالمخاطرة اللانظامية الاعمال هي المخاطرة التشغيلية للمنشأة التي تشير الى التقلب في عوائدها التشغيلية الناجمة عن العوامل التشغيلية الخاصة بها والتي يمكنها التحكم فيها . وتشمل هذه العوامل قدرات الادارة في اتخاذ القرارات المناسبة وكفاءة العاملين في تشغيل الموجودات التشغيلية ونوعية الموجودات التشغيلية ووفرة المواد الاولية .

اما الجزء الثاني من المخاطرة اللانظامية فيمثل بالمخاطرة الاضافية الناجمة عن الرافعة المالية . ففي المنشأة التي تعتمد التمويل الممتلك فقط تنحصر المخاطرة المالية اللانظامية بالمخاطرة التشغيلية فقط . غير انه عندما يستخدم التمويل المقرض فإن المنشأة تتحمل قدرا اضافيا من المخاطرة اللانظامية الا وهو احتمال الاخفاق في الوفاء بالالتزامات المالية (الفوائد) التي تزداد كلما ازدادت الرافعة المالية ويصحب ذلك زيادة المخاطرة اللانظامية للمنشأة.

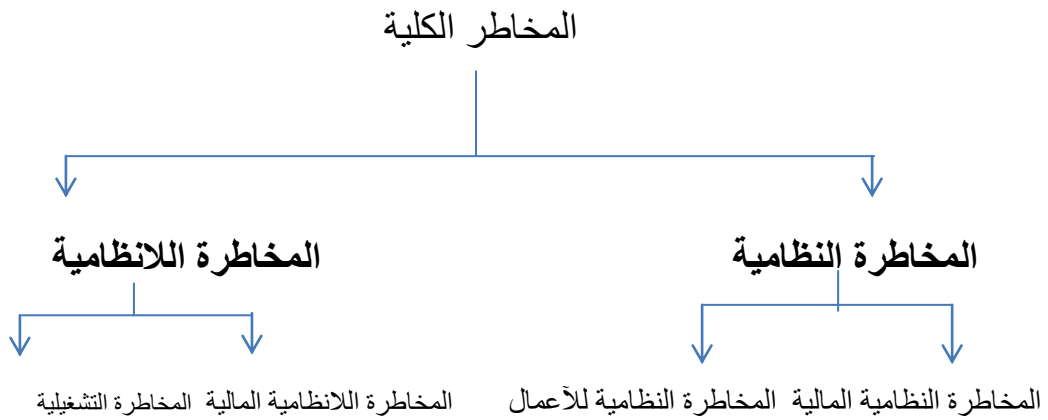
كما يمكن تخفيض المخاطرة اللانظامية عن طريق التنويع وهذا ينطبق على المستثمر الفرد او المنشأة, فالمستثمر (الفرد) الذي يروم الاستثمار في محفظة الاوراق المالية ولا يحدد نفسه بأختبار نهائي لاحد الموجودات المالية (الاسهم والسندات), بل توزع امواله بين عدد من تلك الموجودات حتى يتجنب النتائج غير المرغوبة الناجمة عن قراره الخاطيء, والقصد من توزيع الموارد بين عدد من الاستثمارات او المشروعات الاستثمارية (التنويع) وهو تخفيض مخاطرة العوائد المستقبلية . وهذا ينسحب بدوره على تنويع المنشأة لمشروعاتها الاستثمارية . فالمنشأة التي تمارس التنويع لمشروعاتها الاستثمارية تخفض كثيرا من تقلبات العوائد المستقبلية لتلك المشروعات .

3. المخاطرة الكلية Total Risk

تشير المخاطرة الكلية الى مجموع التباين في معدل العائد وهي تساوي حاصل جمع المخاطرة النظامية والمخاطرة اللانظامية للمنشأة ويمكن توضيحها بالتالي :

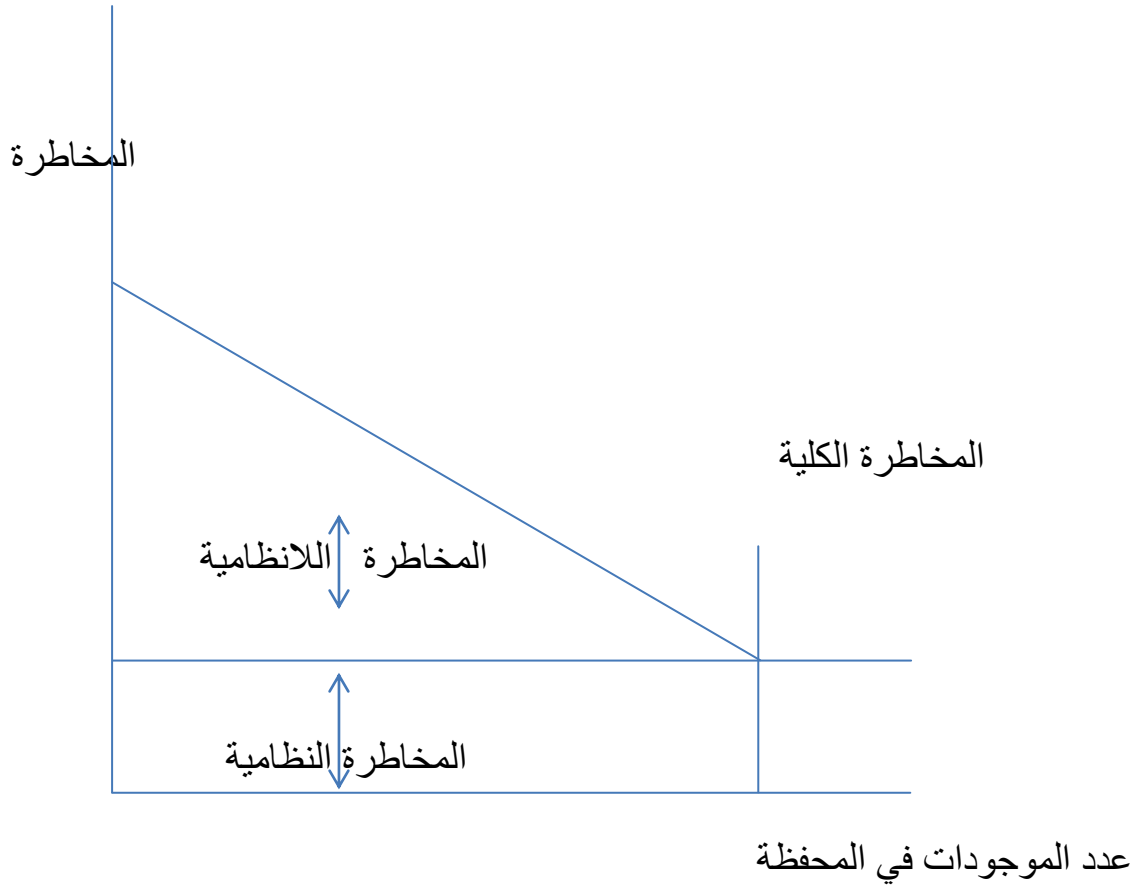
$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة اللانظامية}$$

الشكل ادناه يبين انواع المخاطر الكلية



الشكل (3) انواع المخاطر الكلية

الشكل ادناه يوضح العلاقة بين المخاطر الكلية النظامية واللانظامية



الشكل (4) العلاقة بين المخاطر الكلية النظامية واللانظامية

يتبين من الشكل اعلاه بأن المخاطر الكلية تتحدر بسرعة كلما زاد عدد الموجودات الاستثمارية للمحفظة ويعود السبب في ذلك الى تلاشي المخاطرة اللانظامية بزيادة عدد استثمارات المحفظة الى ان تستبعد او تتلاشى نهائياً عند حد معين من الاستثمارات وتصبح المخاطرة الكلية عند ذلك مساوية فقط الى المخاطر النظامية التي لا يمكن استبعاد اثرها بالتنوع .

وكذلك الحال بالنسبة للمنشأة التي تنوع مشروعاتها الاستثمارية فأنها تخفف من مخاطرتها اللانظامية الى ادنى حد ممكن . فالتنوع الجيد للمشروعات الاستثمارية يجنب المنشأة التقلب في التدفقات النقدية لتلك المشروعات وبالتالي يجنبها تقلبات العوائد المصاحبة لتلك التدفقات النقدية .

انواع المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك

ان الهدف الاساسي لآدارة اي بنك هو تعظيم ثروة حملة الاسهم, ويفسر هذا الهدف على انه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية, وتتطلب عملية تعظيم ثروة الملاك ان يقيم المديرون عملية التدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك . ويلاحظ ان زيادة الربحية والمخاطر تشير الى ادارة البنك تستثمر في اصول تولد اكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة, ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الربح وتعظيم الثروة , فلكي يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه اما يتحمل المزيد من المخاطر او يخفض من تكاليف التشغيل, بينما تعظيم الثروة يتطلب ان تقوم ادارة البنك بتقييم وايجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عنها. وهناك عديد من المخاطر التي تتعرض اليها البنوك من بينها :

1.مخاطر الائتمان : كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المرهبة فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقرض عن الوفاء برد اصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك. يكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتشمل هذه البنود ما هو داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فالقروض أكبر هذه الأنواع و التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغيير في الظروف الاقتصادية العامة، وبيئة العمليات التشغيلية للمنشأة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة للسداد او خدمة الدين, ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف كذلك قدرة الفرد على إعادة الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف و صافي ثروة الفرد، و لهذا السبب تتجه ادارة الائتمان في البنك نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدة لتقييم

قدرة المقرض على اعادة الدين، لسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقرض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل, تتميز المؤسسات المالية (البنوك) عن الافراد من حيث القدرة على التنويع للمخاطر الائتمانية .

2. **مخاطر السيولة:** تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق ملكية حملة الاسهم , وتنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على مواجهه الدفعات والالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة من خلال بيع الأصول أو الحصول على القروض (ودائع) جديدة، اوسدادها بكلفة اعلى وتزداد هذه المخاطر عندما لا تتوفر لدى البنك الاموال اللازمة للسداد من غير تحمل خسائر.

تنشئ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة ما بين تواريخ استحقاق الاصول و المطلوبات, وعدم متابعة الانحرافات ما بين المتوقع والحالي من فائض النقد, وعدم متابعة كشف الدخل الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنك لدى البنوك المرسلة , والاثار الناتجة عن سوء ادارة السيولة , وزيادة كلفة الاموال , وفقدان لفرصة البديلة , وتدني ارباح البنك نتيجة عدم توظيف هذه الاموال. وتظهر مخاطر السيولة نتيجة عوامل داخلية وخارجية , فالعوامل الداخلية تشكل كل من ضعف تخطيط السيولة , وسوء توزيع الاصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة , والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات. اما العوامل الخارجية فتشمل كل من الركود الاقتصادي والازامات الحادة التي تنشأ في اسواق رأس المال .

3. **مخاطر السوق :** تمثل المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير في كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الاسهم , وتنشأ نتيجة تغيرات في معدلات السوق والاسعار, وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها

على الاصول والالتزامات , وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات اسعار الفوائد , ومخاطر تسعير الاصول , ومخاطر اسعار الصرف .

4. **المخاطر التشغيلية** : هي الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة او فشل

العمليات الداخلية او الافراد او ضعف في انظمة المعلومات او بسبب

احداث خارجية . وتنشأ مخاطر التشغيل نتيجة للعديد من العوامل منها :

- عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف .
- الاجراءات الخاطئة من قبل العاملين او العملاء نتيجة عمليات الاحتيال .

- الخسائر الناتجة عن الاحداث الخارجية .

- عدم قدرة الانظمة على تغطية حجم العمل .

- عدم ملائمة الاجراءات المتعلقة بالضوابط والرقابة على العمليات وسياسات التشغيل .

5. **مخاطر رأس المال** : يعتبر رأس المال مصدراً دائماً للدخل اضافة

الى انه مصدر تمويل رئيس للبنوك , وبناء على ذلك فإن رأس المال يجب

ان يكون ملائم وكافي لمواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر , ومخاطر رأس

المال تنشأ نتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كافة الاطراف

المتعاملة مع البنك من مودعين ومقترضين ومستثمرين وغيرهم من اصحاب

المصالح المختلفة , ومخاطر رأس المال وينتج عنها انخفاض في القيمة

السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات .

6. **المخاطر القانونية** : يصعب قياسها , وتتمثل في عدم التوافق او

التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية مثل البنوك

المركزية وسلطات النقد , وتظهر هذه المخاطر عندما تكون العقود تتصف

بالغموض او لاتبين الحقوق والالتزامات بشكل محدد .

7. **مخاطر السمعة** : تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن البنك والذي

ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل او قد يؤدي الى تحول العملاء الى بنوك

منافسة , ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها المدراء او موظفوا البنك او نتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة .

ادارة المخاطر

- هي كافة الاجراءات التي تقوم بها الادارة للحد من الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في ادنى حد ممكن .
- هي تحديد , تحليل , والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الاصول او القدرة الايرادية للمشروع .

اهمية ادارة الخطر : تقسم الى

أ . اهمية ادارة الخطر بالنسبة للفرد : تعتبر ادارة الخطر من الامور الهامة وذلك لأن :

1. بعض الافراد قد يمارس وظيفة مدير الخطر خلال مرحلة معينة من حياته الوظيفية .
2. اذا لم يمارس هذه الوظيفة فسوف تتأثر أنشطة بمدير الاخطار في منظمته وتؤثر انشطته في مدير الاخطار .
3. العديد من الافراد سوف يصبح مستشار لأدارة الخطر وكيل او سمسار للتأمين , مكتب في شركة التأمين , خبير استثمارات .
4. يتولى المتخصصون في ادارة الخطر والتأمين توفير الحماية الاستمرارية للمنظمات والافراد من خلال متابعة سداد التعويض عن الخسائر التي تحدث .
5. يجب علينا جميعا ان ندير الاخطار التي تواجهنا في حياتنا .

ب. اهمية ادارة الخطر بالنسبة للأسرة

1. تساعد ادارة الخطر الاسرة على الاستمرار بنفس النمط المخطط دون الخوف من النتائج المترتبة على تحقيق الاخطار وخاصة التي تصل حد الكوارث .
2. تستطيع ادارة الخطر بأسلوب سليم ان تخفض من تكلفة التأمين دون تخفيض في درجة الحماية من الاخطار .
3. طالما توفر لدى الاسرة الحماية المناسبة من الخسائر الناتجة عن اخطار الوفاة او المرض لعائل الاسرة او اخطار الممتلكات او المسؤولية المدنية فأن الاسرة يكون لديها الاستعداد للتعامل مع اخطار المضاربة .
4. تؤدي ادارة الخطر الى تحرر الاسرة من الشد العصبي والنفسي .

اهمية ادارة الخطر بالنسبة للمشروع

1. الفصل بين الاخطار التي يمكن تحمل خسائرها دون توقف المشروع وبين الاخطار التي يؤدي تحققها الى فناء المشروع او عدم قدرته على الاستمرار وبالتالي فأن ادارة الخطر تساعد على استمرارية المشروع .
2. تستطيع ادارة الخطر ان تساهم بشكل مباشر في زيادة ارباح المشروع وذلك من خلال تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الدخل ويتم تخفيض التكاليف من خلال تخفيض اثر الخسائر الطارئة على المشروع سواء بعمل المخصصات اللازمة لهذه الخسائر او تحويلها الى جهة اخرى مقابل تكلفة محدودة .
3. تستطيع ادارة المخاطر ان تساهم بشكل غير مباشر في زيادة ارباح المشروع من خلال اعطاء صورة واضحة للقائمين باتخاذ القرار في المشروع عن الاخطار البحتة , وكذلك يعطي فرصة للتعامل مع اخطار المضاربة بشكل اكثر كفاءة وفعالية .

4. تساعد خطة ادارة الخطر الاخرين كالعمال والذين يتأثرون بخسائر المشروع من خلال قيام المشروع بتحمل مسؤولياته الاجتماعية او الظهور بصورة جيدة امام المجتمع او الاثنين معا .

5. تؤدي ادارة الخطر بشكل جيد الى تحرير الادارة واصحاب حقوق الملكية من الشد العصبي والنفسي وبالتالي التفرغ للمهام الاخرى وادائها بكفاءة عالية .

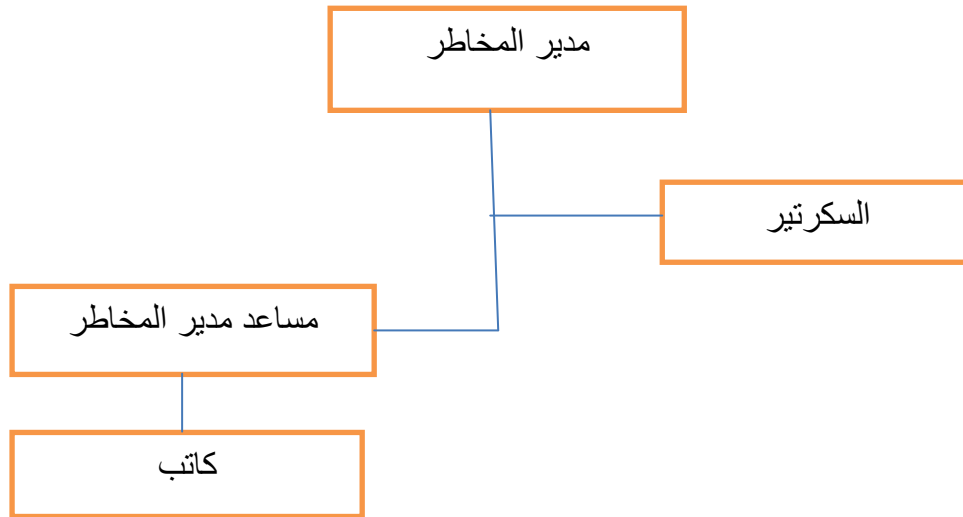
هيكل ادارة المخاطر

لا يوجد نموذج معين لهيكل قسم ادارة المخاطر حيث كهيكل معين يعتمد بصورة كلية على التنظيم ذاته , فأقسام ادارة الخطر تختلف فيما بينها من حيث الحجم فقد تتكون من شخص واحد ولغاية (60) شخصا في منشآت اخرى او اكثر .

ولكن من المفيد القاء الضوء على عدد من الهياكل المختلفة ربما تستخدم واعتمادًا على حجم الاقسام, وهناك اثنان من الهياكل المحتملة وتظهر بالشكل ادناه فالهيكل (A) يمثل القسم وشخص واحد مسؤول عنه, وهذا الشخص يقوم بالتوفيق بين وظيفة ادارة الخطر والسكرتارية للمساعدة . اما في الجزء (B) فيظهر هناك شخصان وبعض المساعدين الاداريين , وفي هيكل كهذا ليس من الضروري ان نفكر بمنشأة صغيرة , فهناك بعض المنشآت الكبيرة التي تفضل تنظيم خدماتها المركزية بهذا الاسلوب مثل ادارة الخطر .

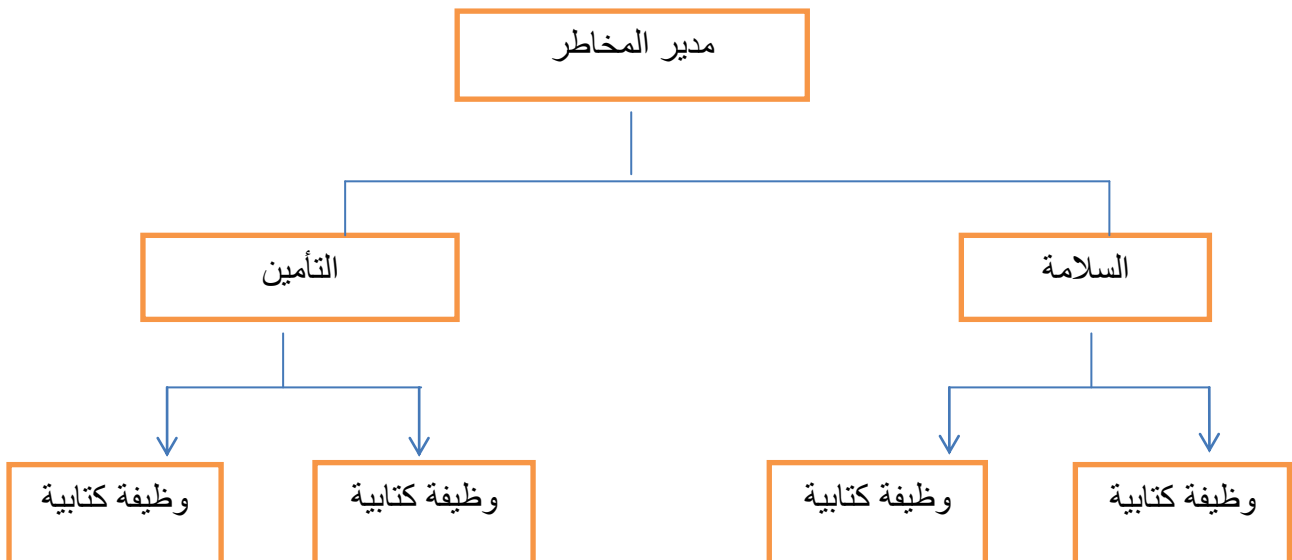


(B)



الشكل (6) الهياكل المحتملة لقسم ادارة المخاطر

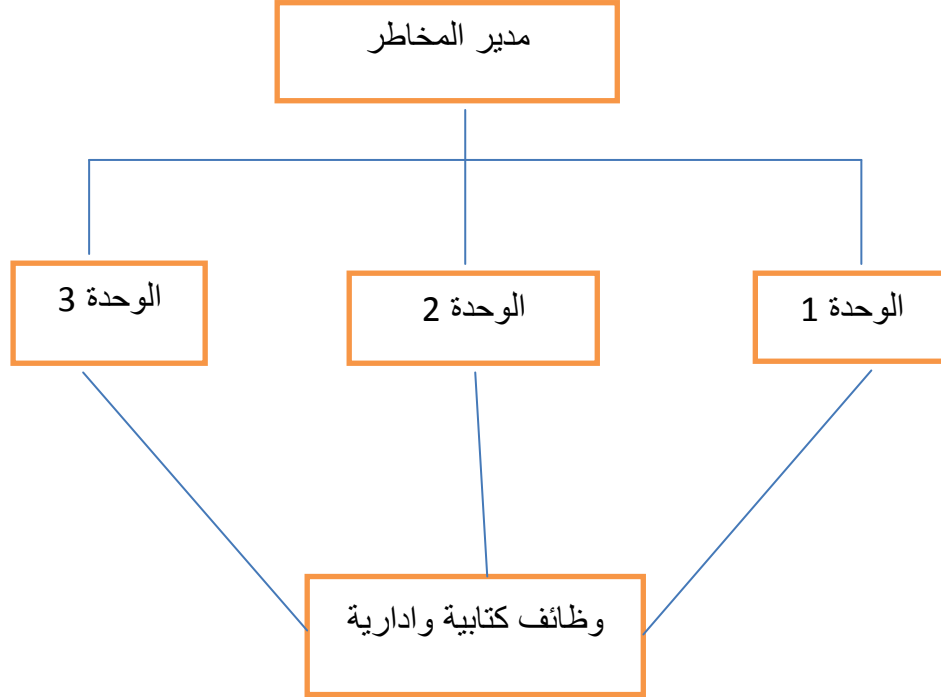
اما الهيكل ادناه يوضح الاختلاف من حيث الوظيفة ,حيث يظهر الفصل بين وظيفة التأمين عن وظيفة السلامة ويتم الفصل بين وظيفة السيطرة على الخسارة عن وظيفة السلامة او وظيفة الامن لتصبح وظيفة مستقلة بذاتها كما بالشكل الاتي :



والنقطة الرئيسية التي يراد توضيحها هنا هو امكانية تحديد تصورات محددة رئيسية عن ادارة المخاطر تكون بمثابة وحدات ضمن القسم بصورة عامة, وفائدة القيام بذلك هو احتمال امكانية بيان مستوى المسؤولية اذا كانت الوحدات واضحة خلال الهيكل كاملاً, ويتمكن مدير من وضع اهداف لكل وحدة ومراقبة التقدم في كل حال وبصورة افضل ولو قليلاً مقارنة بأخذ كافة الوظائف كمجموعة مرة واحدة. أما الضرر الرئيسي فهو الحاجة لأوراق عمل اكثر وتتطلب ادارة فاعلة.

وفي توضيحنا فقد تم الفصل بين وظائف التأمين والسلامة ويبدو انه فصل عادل وواضح ويعني ان افراداً مختلفين في المنشأة قادرين على القيام بواجباتها الخاصة, وكل وحدة لها كادرها الكتابي المساعد والمسؤول عن رفع التقارير من خلال مدير المخاطر.

في الشكل ادناه يظهر هيكل تم تجزأته الى عدد من الوحدات, هذه الوحدات قد تكون اي قسم مناسب داخل المنشأة, وقد تكون تلك المنشأة مجزأة الى وحدات جغرافية لأسباب ادارية, فأذا كانت الحالة كهذه فيكون منطقياً ان يتبنى قسم ادارة المخاطر نفس النوع من التجزأة, وهناك تدفقاً من المعلومات الى قسم ادارة المخاطر من مختلف وحدات التشغيل العاملة للمنشأة عليه فأن ادارة الخطر يجب ان تكون قادرة على تدفق هذه المعلومات بسهولة وكلماً امكن ذلك.



تحليل المخاطر

عندما يتم تحديد المخاطر فان الخطوة التالية هي قياس تأثير الخطر بالضرر الذي نعتقد حدوثه على المشروع (المنظمة), لذا يتضمن التحليل:

1. ان تفاصيل ما حصل في الماضي تعتبر بداية جيدة للبدء بالتحليل من نقطة معينة لما نتوقع حصوله في المستقبل, فالخبرة عن الخسائر يمكن تشكل معلومات مفيدة عن نوع واتجاه الخسائر, ويمكن استخدام اجهزة الحاسوب في عمليات تحليل مفيدة وهو الاتجاه الحديث في الوقت الحاضر فالمعلومات السابقة المخزنة عن الخسائر يمكن استرجاعها بأية صورة نريدها .

2. يجب النظر الى الخسائر على اساس تأثيرها على المنظمة ككل -بصورة اساسية فإنه يمكن تحديد محصلة الخسائر , فهناك محصلة الدنيا التي تنصف بتردها العالي

وانخفاض شدتها وهذه المحصلة يشار اليها غالباً بمحصلة مقايضة دينار. وهناك المحصلة الوسطى من الخسائر ذات شدة متوسطة وتكرار معتدل، والمحصلة العليا تحمل بين طياتها خسائر ذات شدة عالية ولكن بتكرار منخفض وهذه الخسائر هي التي تدمر المشروع حين وقوعها .

3. التعبير عن الخسائر من حيث المحصلات (العليا , الوسطى, الدنيا)تساعدنا في فهم تأثير الخسائر وربما تصبح مؤشر يساعد في قرارات تمويل الخطر.

4. تحليل الخسائر في النهاية قد يكون جاهزاً من قبل جهة اوجاهز بصورة تقرير تم اعداده , ومن الضروري ان يعبر عن الخسائر او الخسائر المحتملة وتأثير المخاطر بطريقة يسهل فهمها من قبل الاشخاص الذين يعملون بالمنشأة .

السيطرة على الخطر

الخطوة النهائية في عملية ادارة الخطر هي السيطرة الاقتصادية ونفترض ان مانهتم به فقط هو السيطرة الاقتصادية فمثلا المخزون عند الواجهة الركنية يمكن حمايته بطريقة او بأخرى لتقليل مخاطر الحريق الى الحد الادنى ولكن تكلفة القيام بذلك على حساب نسبة معدل دوران غير مقبولة للمخزن ويجب ان تكون توصياتنا مقبولة من الناحية المالية ضمن اجراءات التوصية ويمكن التفكير بهذا النوع من السيطرة من ثلاثة اوجه :

1. **التخفيض** : الخطوة الاولى في برنامج السيطرة على الخسائر هي عن طريق التخفيض ويجب ان نتأكد ان مستوى الخطر في ادنى صورة كلما يمكننا ذلك . وهناك تزامم كخطوة لتقليل الخطر عن طريق التامين من قبل التفكير او البدء بإيجاد كل الطرق الممكنة في تخفيض التأثير على الخسارة, ان تخفيض الخسائر يتحقق قبل او بعد حصول الحادث .

- **التخفيض قبل الحادث** : ويشمل كافة الخطوات التي يعتقد مدير الخطر كافية عند تحديده الخطر وقبل وقوع اية خسارة, فالتعليمات قبل البدء بالعمليات التشغيلية او تنفيذ اية عملية قد تشكل تقليل الخسائر قبل وقوعها . فالمنتج يتفادى الخطر الذي يلحقه العميل ذاته بالمشأة ولذلك فإنه يصدر تعليمات على امل تجنب مثل هذا الحادث.

ولسوء الحظ وفي معظم الحالات لايقوم قسم ادارة الخطر بالخطوات اللازمة التي تسبق وقوع الخطر وغالبا مايستمع مدير الخطر لطرق جديدة لتقليل الخطر وبعد ان تم وضع بعض الخطوات وبالتالي فأن مجال لتقليل الخطر قبل وقوعه محدود جداً , والاسلوب الصحيح هو ان يكون مدير الخطر احد اعضاء فريق عمل التي تدرس كافة المقترحات .

- **التخفيض بعد الحادث** : ويشمل تلك الخطوات التي يعتقد مدير الخطر سبباً في تخفيض تأثير الخسارة عندما يقع الحادث , فمثلا استخدام نظام الرش لمكافحة الحرائق يكون مثلاً جيداً لهذا النوع من التفكير فعندما يقع الخطر عندئذ يقلل هذا النظام من اثار الحريق بعد وقوعه .

2 . **الاحتفاظ (الاحتجاز)** : مجرد ان يتم تشخيص وتخفيض بالقدرات المستطاعة فأن القرار التالي الواجب اخذه هو مايجب فعله , ومرة اخرى فهناك عجلة للجوء الى الخطوات التي تحول او تنقل الخطر لجهات اخرى مثل المؤمن وقبل تحويل الخطر علينا ان نقنع انفسنا بعدم امكانية احتجاز الخطر .

3. **الخطوة النهائية** في العملية هو تحويل الخطر وبصورة رئيسية فأن مايرغبة مدير الخطر هو محاولته تحويل الخطر لطرف اخر . ويقوم ذلك من خلال صياغة العقد بطريقة تترك الخطر مع طرف اخر . مع ذلك فأن الوسيلة الشائعة في تحويل الخطر هو التأمين وبقدر تعلق الموضوع بمدير الخطر فأن التأمين وسيلة لتحويل الخطر, فهو يتعرض لخسائر معينة اليوم , علاوة التأمين والتخفيف من حالة عدم التأكد عما ستؤول اليه تكلفة الخسائر المستقبلية حيث منفعة التأمين الكبيرة هو ان تكلفة الخسارة غالبا تكون ثابتة وهذا يسمح لتخصيص ميزانية وبسهولة حيث تخف وطأة تكاليف الخسارة بمرور الوقت بلأ من وقوعها بشكل عشوائي .

مخاطر الاستثمار

المفهوم مخاطر الاستثمار

عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول على عائد معقول, لذلك تعتبر المخاطرة عنصراً هاماً يجب اخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ اي قرار استثماري , ويهدف المستثمر العادي الى تحقيق اكبر عائد ممكن مع تحمل اقل درجة ممكنه من المخاطرة .

لذا يمكن تعريف مخاطر الاستثمار بأنه احتمال فشل المسثمر في تحقيق العائد المرجح او المتوقع على الاستثمار وتقاس المخاطرة بناء لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح او المتوقع .

انواع مخاطر الاستثمار

تقسم مخاطر الاستثمار الى قسمين هما :

اولاً : المخاطر المنتظمة : وتسمى بالمخاطر السوقية او العادية , وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الاوراق المالية ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة او قطاع معين . وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالأضرار العامة او حالات الكساد او ظروف التضخم الخ . فأسعار الاوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الاتجاه ولكن بدرجات متفاوتة . وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعا صناعية اساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعات الالات والمطاط وكذلك الشركات التي تنصف اعمالها بالموسمية كشركات الطيران , اي بصورة عامة فإن اكثر الشركات تعرضا للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وارباحها واسعار اسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي وكذلك بمستوى النشاط في سوق الاوراق المالية .

ثانياً: المخاطر الغير منتظمة : وتسمى بالمخاطر الغير السوقية فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة او قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل . ومن هذه العوامل حدوث اضرار عمالي في شركة معينة او

قطاع معين والاختفاء الادارية وظهور اختراعات جديدة والحملات الاعلانية والتغير في اذواق المستهلكين , وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة معينة بالذات . والشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير المنتظمة هي تلك التي تنتج السلع الاستهلاكية او غير المعمرة كشركات المرطبات وشركات السجائر حيث لاتعتمد مبيعات هذه الشركات على مستوى النشاط تلاقصادي او على حالة سوق الاوراق المالية .

وتتأثر المخاطر الغير منتظمة (الغيرالسوقية) لشركة معينة عادة اما بطبيعة السلعة التي تنتجها او بالتغير في طبيعة او مكونات اصول هذه الشركة او بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل , كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطاتها او بانتهاء عقود معينة او بحدوث تغيير اساسي في الادارة , لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طريق التنويع وذلك بتكوين محفظة استثمائية رأسمالها موزع على اصول مختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل اصل على حد .